قرار رئيس مجلس الوزراء

رقم ٢٨٩٠ لسنة ٢٠١٠

بإنشاء اللجنة الوطنية التنسيقية لمكافحة الفساد

رئيس مجلس الوزراء

بعد الاطلاع على الدستور ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٠٧ لسنة ٢٠٠٤ بشأن الموافقة على انضمام حكومة جمهورية مصر العربية لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد ؛

وعلى موافقة مجلس الوزراء بجلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠١٠/١٠/٢٧ ؛

وبناءً على ما عرضه وزير العدل ؛

قـــــرر :

(المادة الأولى)

تُنشأ لجنة وطنية تنسيقية لمكافحة الفساد يرأسها وزير العدل ، وتضم فى عضويتها وزير الشئون القانونية والمجالس النيابية ، والنائب العام ، وممثلين عن :

وزارة الداخلية .

وزارة الخارجية .

وزارة الدولة للتنمية الإدارية .

وزارة العدل .

النيابة العامة .

المخابرات العامة .

هيئة الرقابة الإدارية .

الجهاز المركزى للمحاسبات .

هيئة النيابة الإدارية .

وحدة مكافحة غسل الأموال .

ويُدعى السادة الوزراء أو ممثلوهم لحضور اجتماعات اللجنة عند مناقشة أية موضوعات تدخل فى اختصاص وزارتهم أو الجهات التابعة لها أو التى تتصل بنشاطها .

وللجنة أن تشكل من بين أعضائها أو من غيرهم لجانًا فرعية لدراسة موضوع معين وعرض نتيجة الدراسة عليها .

وتجتمع اللجنة بوزارة العدل مرة كل شهر وكلما دعت الحاجة .

وفى حالة غياب وزير العدل يتولى رئاسة اللجنة من ينيبه رئيس اللجنة .

(المادة الثانية)

تباشر اللجنة الاختصاصات الآتية :

العمل على تفعيل الإنفاذ الفعلى لأحكام اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد والاتفاقيات الدولية والإقليمية والثنائية الأخرى ذات الصلة ، والتنسيق بين الجهات الوطنية المعنية فى هذا الشأن .

صياغة رؤية مصرية موحدة يتم التعبير عنها فى المحافل الدولية تعكس كافة الأبعاد القانونية والأمنية والسياسية المتصلة بالموضوع .

متابعة تنفيذ مصر لالتزاماتها الدولية الناشئة عن اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد وغيرها من الاتفاقيات الدولية الأخرى ، وكذا تنسيق المشاركة فى أعمال المؤتمرات ذات الصلة ، والفرق والمجموعات المنبثقة عنها .

إجراء تقييم دورى للتشريعات واللوائح والقرارات الوطنية ذات الصلة بمنع ومكافحة الفساد والوقاية منه ، وذلك بغية تقرير مدى كفايتها ومدى توافقها مع نصوص الاتفاقيات الدولية التى صدقت عليها مصر ، وتقديم الاقتراحات والتوصيات ومشروعات القوانين فى هذا المجال للوزارات والجهات المختصة .

العمل على تعزيز أواصر التعاون القضائى الدولى فى مجال مكافحة الفساد واسترداد الموجودات ومتحصلات الجرائم ، وكذا تعزيز التعاون مع اللجان والهيئات المماثلة فى الدول الأخرى .

إعداد الدراسات والبحوث اللازمة فى مجال منع ومكافحة الفساد ، واقتراح خطة عمل قومية تتضمن الأهداف والسياسات والإجراءات اللازمة لمكافحة الفساد والوقاية منه بما يجسد مبادئ سيادة القانون وحسن إدارة الشئون والممتلكات العامة ، فضلاً عن التنسيق بين الجهات المختلفة المعنية بمكافحة الفساد فى مجال تنفيذ هذه الخطة .

الإسهام فى إعداد خطط وبرامج تدريب ودعم قدرات القائمين على إدارة العدالة الجنائية وإنفاذ القانون .

تعزيز التعاون مع مكتب الأمم المتحدة المعنى بالمخدرات والجريمة (UNODC) والمنظمات الدولية والإقليمية واللجان والجهات المعنية بمكافحة الفساد والوقاية منه .

المساهمة فى نشر المعارف والوعى بأهمية وسبل مكافحة الفساد بشتى صوره وأشكاله ، وكذا توعية العاملين بالأوساط الحكومية وغير الحكومية بمخاطر الفساد ، مع نشر الإصدارات المتعلقة بهذا الشأن .

رفع التوصيات والدراسات الفنية والتقارير الصادرة عن اللجنة إلى رئاسة مجلس الوزراء لاتخاذ ما يرى بشأنها .

ما يصدر لها من تكليفات أخرى من رئيسها .

(المادة الثالثة)

للجنة أن تستعين بمن ترى لزوم الاستعانة بهم من الخبراء والعاملين فى الوزارات والهيئات والأجهزة المعنية وأعضاء هيئات التدريس بالجامعات والمراكز البحثية والمجتمع المدنى ، وأن تطلب من هذه الجهات المعلومات والوثائق والدراسات التى تساعدها على القيام بأعمالها .

(المادة الرابعة)

للجنة أن تعقد اجتماعات مشتركة مع غيرها من اللجان الوطنية المعنية لدراسة الموضوعات المشتركة ذات الصلة .

(المادة الخامسة)

تتولى الإدارة العامة للتعاون الدولى والثقافى بوزارة العدل أعمال الأمانة الفنية للجنة على النحو التالى :

إعداد مشروع جدول أعمال اجتماعات اللجنة وتحضير الموضوعات التى تطرح خلالها ، وكذا توجيه الدعوة لحضور اجتماعاتها .

إعداد الدراسات والبحوث اللازمة لأعمال اللجنة والاستعانة فى ذلك بمن ترى ضرورة الاستعانة بهم من خبراء .

مباشرة الإجراءات اللازمة لتنفيذ قرارات وتوصيات اللجنة ومتابعتها .

ما تُكلف به من مهام أخرى .

ويُلحق بالأمانة الفنية عددٍ كافٍ من العاملين بوزارة العدل .

(المادة السادسة)

تتبع الأمانة الفنية للجنة وحدة للتوثيق والمعلومات وتختص بما يلى :

حصر وتجميع التشريعات واللوائح والقرارات المصرية والأجنبية والدولية والمراجع القانونية والاتفاقيات الدولية والإقليمية والثنائية ذات الصلة بمكافحة الفساد ، وكذا الأحكام والسوابق القضائية ذات الشأن وتصنيفها وتبويبها طبقًا للأصول العلمية المقررة فى هذا الشأن ، والعمل على ترجمتها تحقيقًا للفائدة المرجوة من تجميعها .

تحديث البيانات سالفة الذكر فى ضوء متابعة المستجدات التشريعية والقانونية الوطنية والدولية ذات الصلة .

إنشاء قاعدة بيانات مركزية تجمع البيانات والمعلومات المتعلقة بمكافحة الفساد وسبل منعه والوقاية منه .

(المادة السابعة)

تتبع الأمانة الفنية وحدة ترجمة تختص بترجمة الوثائق والمستندات المتصلة بعمل وأنشطة اللجنة .

(المادة الثامنة)

تُخصص للجنة الموارد المالية اللازمة لأداء مهمتها فى موازنة وزارة العدل .

(المادة التاسعة)

يُنشر هذا القرار فى الجريدة الرسمية ، ويُعمل به من اليوم التالى لتاريخ نشره .

صدر برئاسة مجلس الوزراء فى ٢٦ ذى القعدة سنة ١٤٣١ هـ

(الموافق ٣ نوفمبر سنة ٢٠١٠ م) .

رئيس مجلس الوزراء

دكتور/ أحمد نظيف

رقم الإيداع بدار الكتب ٢٠١٠/٦٥ الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية ٢٥٢٣٦ س٢٠١٠ - ١٩٠٦